مسائل عقدية في محاجة آدم لموسى عليهما السلام وما فيها من مقاصد وفوائد جليلة

د/عيسى أحمد جمال الدين

من أركان الإيمان بالله وأسسه؛ الإيمان بأن الله عالم الغيب والشهادة، لا تخفى عليه خافية، علم ما كان من أول الدهر وما سيكون إلى يوم القيامة، وما لم يكن لو كان كيف يكون، قال سبحانه: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: 61]، وقد استأثر الله بعلم الغيب وحده ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: 26] أو نبي، وبسبب ذلك افترق الناس تجاه دعوة الرسل والأنبياء بين مؤمن وكافر، وموحّد ومشرك.

ولعظم شأن الإيمان بغيب الله جعلَه سبحانه أول وصف نعت به عباده المتقين في محكم كتابه، فقال عزّ من قائل: ﴿الم ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 1- 5].

ومن الغيب الذي أطلع الله عليه نبيَّنا محمدا ﷺ مما يجب تصديقه والإيمان به والعمل بمقتضاه؛ تلك المحاجة التي جرت بين نبيّين كريمين هما: آدم عليه السلام أول الناس خلقا، وموسى عليه السلام كليم الرحمن ومصطفاه.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «احتجّ آدم وموسى. فقال موسى: يا آدم! أنت أبونا، خيّبتنا وأخرجتنا من الجنة. فقال له آدم: أنت موسى، اصطفاك الله بكلامه، وخطّ لك بيده، أتلومني على أمر قدّره الله عليّ قبل أن

يخلقني بأربعين سنة؟ » فقال النبي ﷺ: «فحجّ آدم موسى، فحجّ آدم موسى»[1].

وفي رواية: «احتجّ آدم وموسى عليهما السلام عند ربهما، فحجّ آدم موسى. قال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض. فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه، وأعطاك الألواح فيها تبيان كلِّ شيء، وقرّبك نجيّا، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال: بأربعين عاما. قال آدم: فهل وجدت فيها: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ قال: نعم. قال: أفتلومني على أن عملت عملا كتبه الله عليّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ ». قال رسول الله ﷺ: «فحجّ آدم موسى»[2].

وجاء في رواية مالك في موطّئه[3]: «تحاجّ آدم وموسى، فحجّ آدم موسى، قال له موسى: أنت آدم الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي أعطاه الله علم كلِّ شيء، واصطفاه على الناس برسالته؟ قال: نعم. قال: أفتلومني على أمر قد قدِّر عليّ قبل أن أخلق؟! ».

ورُوي أيضا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن موسى قال: يا رب! أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة، فأراه الله آدم، فقال: أنت أبونا آدم؟ فقال له آدم: نعم. قال: أنت الذي نفخ الله فيك من روحه، وعلمّك الأسماء كلها، وأمر الملائكة فسجدوا لك؟ قال: نعم. قال: فما حملك على أن أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم: ومن أنت؟ قال: أنا موسى، قال: أنت نبي بني إسرائيل، الذي كلمك الله من وراء الحجاب، لم يجعل بينك وبينه رسولا من خلقه؟ قال: نعم. قال: أفما وجدت أن ذلك كان في كتاب الله قبل أن أُخلق؟ قال: نعم. قال: فبم تلومني في شيء سبق من الله تعالى فيه القضاء قبلي؟ قال رسول الله ﷺ عند ذلك: فحجّ آدم موسى، فحجّ آدم موسى عليهما السلام»[4].

فهذه هي المحاجة التي وقعت بين آدم وموسى عليهما السلام؛ وهي تدل على مسائل عديدة وفوائد جليلة في باب الاعتقاد، حريٌّ بكل مسلم أن يعتني

بمعرفتها، ويهتمّ بفهمها، ويؤمن بمدلولها، ويعمل بهديها حتى ينال ثواب ذلك ويسلم مما يضادّها من اعتقادات منحرفة وأهواء مهلكة تعود على الفرد والمجتمع بالخيبة والخسران.

ولبيان هذه الدلالات والمسائل، واستنباط تلك الفوائد والمقاصد عقدت - مستعينا بالله عز وجل - هذه الدراسة المتمثلة في الثلاث مسائل التالية:

المسألة الأولى: في بيان غريب ألفاظ المحاجة:

قوله: «أغويت الناس»: أي: كنت سبب غواية من غوى منهم، والغواية ضدّ الرشد كما قال الله تعالى: ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾ [البقرة: 256]، وقد يراد بها الخطأ وعليها يحمل قوله تعالى: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ [طه: 121]، أي: أخطأ صواب ما أُمر به، وهذا أحسن ما قيل في ذلك، وهو من إطلاق الكل في قوله «الناس» على البعض ممن غوى، وليس على عمومه[5].

قوله: «اصطفاك على الناس برسالاته»: من الاصطفاء، وهو الاختيار والاختصاص، وهي هنا بمعنى: آثرك بالرسالة على من لم يرسله، فهو من العام المخصوص، لأن الله لم يصطفه على من هو أفضل منه كإبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام[6].

قوله: «قرّبك نجيّا»: نجيّا من المناجاة وهي المسارّة، بمعنى: تكلمه وحدك[7].

قوله: «خيّبتنا»: خيبتنا من الخيبة، يقال: خاب يخيب ويخوب، وهي الحرمان والخسران، ومعناها في الحديث: كنت سبب حرماننا وإغوائنا بالخطيئة التي ترتّب عليها إخراجك من الجنة ثم تعرضنا نحن لإغواء الشياطين[8].

واختلف في عموم هذا الحرمان؛ فقيل: هو كـ «أغويتنا» من باب إطلاق الكل على البعض، ويكون المراد بذلك من يجوز منه وقوع المعصية، وقيل: لا مانع من حمله على عمومه، ويكون المعنى حينئذ أنه لو استمر آدم عليه السلام على ترك الأكل من الشجرة لم يخرج منها، ولو استمر فيها لولد له فيها وكان ولده سكان

الجنة على الدوام، فلما وقع الإخراج فات أهل الطاعة من ولده استمرار الدوام في الجنة وإن كانوا إليها ينتقلون، وفات أهل المعصية تأخّر الكون في الجنة مدّة الدنيا وما شاء اللّه من مدّة العذاب في الآخرة، وفات أهل الكفر من ولده الدخول إلى الجنة على الاستمرار والدوام، فهو حرمان نسبي[9].

قوله: «فحجّ آدم» من المحاجّة، يقال: حاججت فلانا فحججته أي: غلبته.

قال ابن عبد البر رحمه اللّه: «معنى حجّه: غلبه وظهر عليه في الحُجّة»[10].

المسألة الثانية: فقه معاني ألفاظ المحاجة.

- **قوله: «احتجّ آدم وموسى»:** ظاهر هذا اللفظ وهذه المحاجّة أنهما التقيا، واختلف أهل العلم في صفة ذلك:

فقيل: يمكن أن يُري اللّه آدم لموسى وهو حي معجزة له فكلّمه، أو كشف له عن قبره فتحدثا، أو أراه اللّه روحه كما رأى النبي ﷺ ليلة المعراج أرواح الأنبياء[11]، أو أراه اللّه له في المنام ورؤيا الأنبياء وحي.

وقيل: يمكن أن يكونا قد التقيا بعد الوفاة وبعد رفع أرواحهما في عليين.

وإلى التوجيه الأخير مال «أبو الحسن القابسي» و«ابن عبد البر» فقال: «وإن كان ذلك عندي لا يحتمل تكييفا وإنما فيه التسليم، لأنا لم نؤت من جنس هذا العلم إلا قليلا»[12].

- **قوله: «أخرجنا ونفسه من الجنة»:** قوله: «أخرجنا»؛ ظاهره يدل على أنّ بني آدم كانوا في الجنة كذلك مع أبيهم آدم عليه السلام ثم أُخرجوا منها جميعا، لكن كما قال "ابن العربي": «وإنما المعنى فيه: أنه لما خالف[13]؛ تطرق البنون إلى الخلاف، وزادوا فيه بحكم جبلّة الآدمية وسجيّة البشرية، ولذلك جاء في الحديث: **«فنسي آدم فنسيت ذريته، وجحد آدم فجحدت ذريته»**[14]، ويكون المراد بالإخراج: من فاته أن يكون من أهلها بالكفر الذي خالف به العهد، وزاد فيه على الأب بما سبق منه من الحكم»[15]، واللّه أعلم بالصواب.

وأما قوله: «الجنّة»؛ فقد اختلف في هذه الجنة التي أُخرج منها آدم؛ أهي جنة الخلد التي وُعد بها المؤمنون المتقون يوم القيامة أم غيرها[16]؟

والذي عليه جمهور أهل السنة ـ لا سيما المالكية[17] منهم ـ أنها جنة الخلد لا غيرها، قال القاضي عياض رحمه الله: «وفيه حجة لأهل السُّنة أنّ الجنة التى خرج منها آدم هى جنة الفردوس، والتى يدخلها الناس فى الآخرة»[18]. وقال "ابن بطال" رحمه الله: «وأهل السنة مجمعون على أنّ جنة الخلد هى التى أُهبط منها آدم، فلا معنى لقول من خالفهم، قاله بعض شيوخنا»[19].

• **قوله: «أعطاه علم كلِّ شيء»:** عام مخصوص، إذ كان الخضر عليه السلام على علم لا يعلمه موسى عليه السلام، ولذلك طلب منه موسى الصحبة للتعلم منه كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف: 66]. فيحمل قوله: «كل شيء» على الأكثرية والأغلبية، وهو كقوله تعالى: ﴿ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: 16] وقوله: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأحقاف: 25] ونظائر ذلك والله أعلم[20].

• **قوله: «قدّره الله عليّ قبل أن يخلقنى بأربعين عاما»:** ذكر الأربعين عامًا هنا زمن محدود مبتدأ لم يعلق بوصف معين، وظاهره يعارض ما ورد من كتابة مقادير الخلائق قبل خلقهم بخمسين ألف سنة، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**»[21].

والأشبه في الجمع بين الحديثين؛ أن يكون تقدير الأربعين تقديرا آخر متأخرا عن التقدير الأول، كما قال ابن القيم رحمه الله: «وهذا التقدير بعد التقدير الأول السابق بخلق السموات بخمسين ألف سنة»[22].

وقد ورد في بعض طرق الحديث ما يؤيد ذلك، من ذلك قوله: «**فبكَم تجد في التوراة أنه كُتب عليَّ العمل الذي عملته؟ قال: بأربعين سنة**»[23].

وفي لفظ آخر: «**فبكَم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين عاما. قال آدم: فهل وجدت فيها: ((وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى))؟** »[24].

قال المازري رحمه الله: «وهذا يشير إلى أن المراد بذلك المطلق ما قيّد في هذه الطريق»[25]، فتعددت الكتابة وأما علم الله ومشيئته وتقديره فيه فقديم أزلي نافذ.

- **قوله: «أفتلومني على أمر قد قُدّر عليّ. . . »**

اختلف الناس في الأمر الذي لام عليه موسى آدمَ عليهما السلام؛

فقيل: إنما لام موسى أباه آدم على الخطيئة التي ارتكبها في أكله من الشجرة التي نُهي عنها، والتي بسببها لحق ما لحق ذريته من التكليف والابتلاء[26].

وقيل: إنما لامه على المصيبة التي لحقت ذريته في الخروج من دار النعيم والخلد إلى دار الشقاء والفناء[27].

وعلى غرار هذا الاختلاف يأتي بيان وجه حكم النبي ﷺ بغلبة آدم لموسى عليهما السلام، وعلى أي أمر اعتذر آدم عليه السلام بالقدر، ووجه الصواب في ذلك في الإيضاح التالي.

- **قول النبي ﷺ: «فحجّ آدم موسى»**: قضى النبي ﷺ في هذه المناظرة لآدم عليه السلام بالصواب، وحكم له بالغلبة على حُجّة موسى عليه السلام، وصارت هذه المناظرة من الأحاديث الأصول في باب القضاء والقدر، تناقلها الرواة وقيّدها المحدثون في مصنفاتهم، وصار غالب المؤلفين في باب القضاء والقدر يتعرضون لها ويستدلون بها، غير أن مواقف الناس تجاهها اختلفت وتباعدت، كما أن توجيهاتهم لها تباينت وافترقت، وملخص ذلك على حالتين:

الحالة الأولى: من حَمَل لوم موسى على الخطيئة واعتذار آدم عنها بالقدر

وافترق هؤلاء على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: من أنكر الحديث كأبي علي الجبائي المعتزلي وغيره، وعدّوا تصحيح هذه المحاجّة إبطالا لنبوات الأنبياء وتعطيلا لشرائع الرسل، لأن القدر في نظرهم إذا صح أنه حجّة للعاصي بطل بذلك الأمر والنهي، وتعطّل تطبيق الحدود والأحكام[28].

وردَّ أهل العلم بالحديث إنكار المعتزلة القدرية هذه المناظرة من وجهين:

الأول: أن الحديث كما قال أبو عمر ابن عبد البر: «عند جماعة أهل العلم بالحديث صحيح من جهة الإسناد، وكلهم يرويه ويقرّ بصحته،. . . وأما أهل البدع فينكرونه ويدفعونه، ويعترضون فيه بدروب من القول، كرهت ذكر ذلك، لأن كتابنا هذا [يقصد الاستذكار] كتاب سنة واتباع، لا كتاب جدال وابتداع»[29].

وقال ابن القيم: «هذا من ضلال فريق الاعتزال وجهلهم بالله ورسوله وسُنّته، فإن هذا حديث صحيح، متفق على صحته، لم تزل الأمة تتلقاه بالقبول من عهد نبيها، قرنا بعد قرن، وتقابله بالتصديق والتسليم، ورواه أهل الحديث في كتبهم، وشهدوا به على رسول الله ﷺ أنه قاله، وحكموا بصحته، فما لأجهل الناس بالسُّنة ومن عُرف بعداوتها وعداوة حَمَلتها. . . وهذا الشأن»[30].

ثانيا: أنهم أُتوا من سوء فهمهم لحُجّة آدم على موسى عليهما السلام، إذ توهموا أنّ آدم استدل بالقدر السابق على فعل الذنوب مطلقا، وحاشى آدم أن يستدل بالقدر على فعل المعاصي والإصرار عليها وهو أجلّ وأعلم بربه وأسمائه وصفاته من أن يصدر منه مثل ذلك مما فيه تعطيل للأمر والنهي وإبطال للشرع، لكن لجهل المعتزلة بالملحظ الصحيح في استدلال آدم بالقدر وقع منهم ما وقع، وسيأتي بيان وجه الصواب في احتجاج آدم عليه السلام عند ذكر المذهب الثالث مذهب أهل السُّنة، والله الموفق.

المذهب الثاني: قابلوا القول الأول، فجعلوا هذه المناظرة عمدتهم في إسقاط

التكاليف الدينية، ودليلهم على دفع الملامة عن مخالفي الأحكام الشرعية، إذ كل من عصى وأذنب ـ على قولهم ـ صح له أن يحتج بالقدر على جرمه مطلقا، وبذلك قالت الجبرية.

ولا شك أنّ هذا القول في غاية الفساد والبطلان، بل هو أسوأ من سابقه، ويتبين بطلانه بأوجه الرد التالية:

أولا: إن آدم عليه السلام نفسه قد تاب من ذنبه، ولو كان القدر حُجَّة للمذنب وعذرا لما احتاج آدم عليه السلام للتوبة والاستغفار والاسترحام، كما في قوله تعالى على لسان آدم عليه السلام وزوجه: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف: 23]، بل كان يكفيه القدر حجة وعذرا!!

ثانيا: إجماع أهل العلم على عدم جواز الاحتجاج بالقدر على المعاصي، قال ابن عبد البر: «وقد أجمع العلماء على أنه غير جائز لأحد أن يجعله حجة إذا أتى ما نهاه الله عنه، وحرمه عليه، أن يحتج بمثل هذا؛ فيقول: أتلومني على أن قتلت؟ ، وقد سبق في علم الله أن أقتل، وتلومني في أن أسرق، أو أزني، أو أظلم، أو أجور، وقد سبق ذلك عليّ في علم الله تعالى وقدره، وهذا ما لا يسوغ لأحد أن يجعله حجة لنفسه»[31].

ثالثا: إجماع الأمة على جواز لوم العاصي ومدح المطيع، ولو كان القدر حُجَّة للعاصي وعذرا لَمَا جاز لومه ولَمَا أجمعت الأمة على خلافه وهي لا تجتمع على ضلالة[32]، قال ابن عبد البر: «والأمة مجتمعة على أنه جائز لوم من أتى ما يُلام عليه من معاصي ربه وذمّه على ذلك، كما أنهم مجمعون على حمد من أطاع ربه وأتى من الأمور المحمودة ما يُحمد عليه»[33].

رابعا: كونه مردودا بصريح العقل وضرورة الفطرة، لأن الناس مفطورون على احتياجهم إلى جلب المنفعة ودفع المضرة، لا يعيشون ولا يصلح لهم دين ولا دنيا إلا بذلك، والرسل إنما بُعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد والحدّ منها، والاحتجاج بالقدر على المعاصي والذنوب فيه تعطيل للمصالح

وتشجيع للمفاسد، ولا أحد من البشر يقبل أن يُظلم ويُسرق ويُجهل عليه ثم يقال له: هذا قدر فلا تعترض! ولو اجتمع الناس على ذلك لهلكوا جميعا، لكنه أمر ممتنع فطرة وطبعا، ممنوع عقلا وشرعا[34].

خامسا: لو كان القدر حُجَّة وعذرا لم يكن إبليس ملوما، ولا معاقبا، ولا فرعون ولا قوم نوح وعاد وثمود وغيرهم من الكفّار، ولا كان جهاد الكفّار جائزا، ولا إقامة الحدود جائزا، ولا قطع يد السارق، ولا جلد الزاني ولا رجمه، ولا قتل القاتل، ولا عقوبة معتدٍ بوجه من الوجوه، وكفى بذلك فسادا وبطلانا[35].

سادسا: يلزم من هذا القول تعطيل الشريعة وإبطال الأمر والنهي، والتسوية بين المؤمنين والكفّار، وبين أهل الطاعة وأهل العصيان، لأن تصحيح الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي وترك الفرائض لا يُبقي تميزا وفرقا بين البشر، إذ الجميع معذور بالقدر!

فتبين أنّ الاحتجاج بالقدر على المعاصي هو مناقضة للفطرة وتعطيل للعقل وتكذيب للشرع.

المذهب الثالث: من أثبت القدر وأخذ بالأمر والنهي فجمع بين الخيرين، إلا أن توجيهاتهم اختلفت لوجه محاجّة آدم موسى عليهما السلام على ما يلي ذكره:

التوجيه الأول: حجّ آدم موسى لأنّ آدم يُعدّ أبا لموسى، والابن لا يلوم أباه.

وردّ بأنه نأي عن مفهوم الحديث وعما سيق له، قال القاضي عياض: «وهذا يبعد عن سياق الحديث، ومفهومه تذنيبه على لومه وعلّة ذلك»[36]، ثم إن الحُجَّة السليمة يجب المصير إليها سواء مع الأب أو الابن أو العبد أو السيد.

التوجيه الثاني: لأن الذنب كان في شريعة، واللوم حصل في شريعة أخرى.

وردّ أيضا بأنه لا تأثير له في الحُجَّة بوجه، لأن هذه الأمة تلوم الأمم المخالفة لرسلها المتقدمة عليها وإن لم تجمعهم شريعة واحدة، ويقبل الله شهادتهم عليهم وإن كانوا من غير أهل شريعتهم[37]، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

قال: قال رسول الله ﷺ: يُجاء بنوح يوم القيامة، فيُقال له: هل بَلَّغت؟ فيقول: نعم يا رب. فتُسأل أمته: هل بلَّغكم؟ فيقولون: ما جاءنا نذير. فيقول: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته. فيشهدون أنه قد بلَّغهم، ويكون الرسول عليكم شهيدا، فذلك قوله جل ذكره: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ ﴾ [البقرة: 143]»[38].

التوجيه الثالث: لأنه لامه في غير دار التكليف، ولو لامه في دار التكليف لكانت الحجة لموسى عليه[39].

وهذا أيضا غير سائغ من وجهين: الأول: أنّ آدم عليه السلام احتجّ بالقدر السابق ولم يقل: إنك لمتني في غير دار التكليف. والثاني: أنّ الله عز وجل يلوم الملومين من عباده في غير دار الدنيا، فيلومهم بعد الموت ويوم القيامة[40].

التوجيه الرابع: لأنّ الاحتجاج بالقدر ينفع الخاصة من الناس المشاهدين لجريان القدر عليهم دون عامتهم ممن لا يدرك ذلك.

وهذا قول باطل، فإن الأنبياء جميعهم قد تابوا من ذنوبهم ولم يحتج أحد منهم بالقدر على الذنب، كما أن العتب والملام قد وقع عليهم بسبب الذنب كما هو مبين في القرآن الكريم وهم أشرف الخلق وأكرمهم على الله، قال تعالى عن نوح عليه السلام حين سأل المغفرة لابنه: ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [هود: 46- 47]، وقال عزَّ من قائل عن موسى عليه السلام حين قتل الرجل القبطي بغير عمد: ﴿ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [القصص: 15- 16]، وقال سبحانه عن سليمان عليه السلام: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى ﴾ [ص: 34- 35]، وغيرها من الآيات الدالة على استغفار الأنبياء عليهم السلام[41].

التوجيه الخامس: إنما كان ذلك؛ لأن موسى قد كان علم من التوراة: أن الله

تعالى قد جعل تلك الأكلة سبب إهباطه من الجنة، وسُكناه الأرض، ونشر نسله فيها ليكلفهم ويمتحنهم، ويرتّب على ذلك ثوابهم وعقابهم الأخروي.

واعترض عليه أبو العباس القرطبي فقال: «وهذا إبداء حكمة تلك الأكلة، لا انفصال عن إلزام تلك الحجة، والسؤال باق لم ينفصل عنه»[42].

التوجيه السادس: كون لوم موسى وقع على غير مستحقه، لأن آدم تاب من ذنبه، وتاب الله عليه واجتباه، فلا مساغ للوم من تاب من ذنبه وتيب عليه، وبه قال من الأئمة: يحيى بن سعيد ومالك[43] والليث بن سعد[44] وابن عبد البر[45] والمازري[46] وعياض[47] وابن بطال[48] وأبو عبد الله وأبو العباس القرطبيان[49] وابن حجر العسقلاني[50] وغيرهم.

واستدل بعضهم على ذلك بما روى البخاري في صحيحه أنّ رجلا جاء إلى ابن عمر فقال: «أنشدك بحرمة هذا البيت؛ أتعلم أن عثمان بن عفان فرّ يوم أحد؟ » قال: «نعم» ثم أجابه ابن عمر فقال: «أما فراره يوم أحد؛ فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له»[51] وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهُمۡۗ ﴾ [آل عمران: 155]. فبيّن له ابن عمر رضي الله عنهما أنّ اللوم غير متجه لعثمان رضي الله عنه ومن كان معه من الصحابة ما دام أنهم تابوا من فرارهم وتجاوز الله عز وجل عنهم.

وهذا الأخير هو أحسن ما وجِّهت به محاجّة آدم لموسى عليهما السلام عند من جعل لوم موسى واقع على الخطيئة التي حصلت من آدم، إلا أن بعض المحققين ذكر ملحظا آخر في وجه الملامة وجواب آدم عنها يتمثل في الحالة الآتية.

الحالة الثانية: من حَمَل لوم موسى على مصيبة الخروج من الجنة واعتذار آدم عنها بالقدر.

ومما وُجِّه به لوم موسى أيضا كونه لام آدم على المصيبة التي لحقته وذريته في الخروج من الجنة وتعريضهم للامتحان والابتلاء في دار التكليف والشقاء، فكان جواب آدم بأن هذه المصيبة مُقدّرة عليه قبل أن يخلق، فلا وجه للومه على

ذلك، وبه قال ابن تيمية وابن القيم وابن أبي العز الحنفي وغيرهم[52].

ذلك أن المصيبة تُورّث نوعا من الجزع يقتضي لوم من كان سببها؛ فناسب أن يبيّن للأئم أن المصائب وأسبابها مُقدّرة مكتوبة قبل خلق السموات والأرض، وأن الواجب على العبد أن يصبر على قدر الله ويسلّم لأمره، قال الله تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ ﴾ [التغابن: 11]، قال علقمة ـ ويروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ـ: «هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلّم»[53]، فالعبد مأمور بالصبر عند المصائب نظرا إلى القدر، ومأمور بالاستغفار عند الوقوع في الذنب نظرا إلى الشرع.

وقد ورد في السنة المطهّرة ما يدل على صحة الاحتجاج بالقدر على المصائب، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمن القوي خير وأحبّ إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلّ خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا، ولكن قل: قدّر الله وما شاء فعل، فإنّ لو تفتح عمل الشيطان**»[54].

فأرشد النبي ﷺ عند فوات المرغوب وحلول المصيبة أن يرجع العبد إلى القضاء والقدر ويسلم لأمر الله، ولا يفتح على نفسه بابا للشيطان فيقول: لو أني فعلت كذا لكان كذا، بل يرضى ويسلم، وهذا من تمام الإيمان بالقضاء والقدر.

كما أنه رُوي عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه كتب إلى الحسن البصري فقال: «إن الله لا يطالب خلقه بما قضى عليهم وقدّر، ولكن يطالبهم بما نهاهم عنه وأمر، فطالب نفسك من حيث يطالبك ربك والسلام»[55].

ونخلص بعد هذه الدراسة إلى أن قول أهل السنة في وجه محاجة آدم لموسى عليهما السلام في اعتذاره بالقدر في أمرين: أولهما احتجاجه بالقدر على معصية قد تاب منها وغفرت له، والآخر: احتجاجه بالقدر على مصيبة حلّت به وقدّرت عليه قبل أن يخلق.

المسألة الثالثة: الفوائد المنتقاة من المحاججة

ومما يُجتنى من الفوائد ويستنتج من الفرائد من هذه المناظرة البديعة ما يلي ذكره:

أولا: إثبات الحجاج والمناظرة وإباحة ذلك إذا كان طلبا للحق وظهوره في قول النبي ﷺ: «**احتجّ آدم وموسى**».

ثانيا: إباحة مناظرة الصغير للكبير والأصغر للأسن كما فعل موسى مع أبيه آدم عليهما السلام؛ إذا كان ذلك طلبا للازدياد من العلم وتقريرا للحق وابتغاء له.

ثالثا: جواز استعمال أسلوب التعريض في معنى التوبيخ حتى تُفهم الحجة ويَتَأكّد معناها وذلك واضح في الأوصاف التي ذكرها كلا النبيين بعضهما لبعض.

رابعا: فيها الأصل الجسيم الذي أجمع عليه أهل الحق، وهو أنّ الله عز وجل قد سبق في علمه ما يكون، وأنه في كتاب مسطور جرى القلم فيه بما يكون إلى آخر الأبد، وأنّ العباد لا يعملون إلا فيما قد علمه الله عز وجل وقضى به وقدّره[56].

خامسا: فيها دلالة على أنّ الله تعالى لا يعاقب العباد على ما قضى عليهم، ولكن على طاعتهم ومعاصيهم، لأن الله تعالى لو كان معاقبا آدم على ما قضاه لما كان ليسكنه الجنة حين أسكنه إياها، وإنما استحق العقوبة بفعله، لا على ما قضى عليه[57].

سادسا: فيها إثبات مشيئة الله سبحانه ومشيئة العباد، وأن مشيئتهم غير خارجة عن مشيئة الله كما قال سبحانه: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير: 29]، وقال عزّ من قائل: ﴿ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الإنسان: 29- 30]، فآدم عليه السلام أكل من الشجرة راغبا فيها، شاء لها، غير مكره عليها، وقد علم الله ذلك منه وشاءه وكتبه وقدّره عليه قبل أن يُخلق، لا كما تقول القدرية: إن آدم خلق فعله إذ نسب ذلك إليه موسى بقوله: «**خيّبتنا وأخرجتنا من الجنة**»، ولا كما تقول الجبرية: إن الله أجبر آدم على الأكل من الشجرة قبل أن يخلقه، إذ

العباد مُكرهون على الطاعة والمعصية[58].

سابعا: فيها ردٌّ على المعتزلة القدرية الذين يزعمون أنّ الجنة لم تخلق بعد، وإنما يخلقها الله تعالى يوم القيامة، والجنة التي أُخرج منها هي بستان من بساتين الدنيا، والمحاججة تدل على أنّ آدم أُخرج من الجنة التي وعد الله بها المتقين يوم القيامة.

ثامنا: فيها إباحة الاحتجاج بالقدر على المعصية لمن وقع في ذنب ثم تاب منه وغفر الله له وتُقُبِّل منه كآدم عليه السلام، أو على المصيبة بسبب ذنب اقترفه.

غير أنّ ابن القيم رحمه الله اجتهد فوسّع مجال الاحتجاج بالقدر بما له وجه حسن والله أعلم فقال:

«الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع ويضرّ في موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه وترك معاودته كما فعل آدم، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنه لا يدفع بالقدر أمرا ولا نهيا ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة.

يوضِّحه أن آدم قال لموسى: **«أتلومني على أن عملت عملا كان مكتوبا علي قبل أن أخلق؟»**[59]، فإذا أذنب الرجل ذنبا ثم تاب منه توبة وزال أمره حتى كأن لم يكن فأنَّبه مؤنِّب عليه ولامه، حسُن منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك، ويقول: هذا أمر كان قد قُدِّر عليَّ قبل أن أُخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقا، ولا ذكره حُجَّة له على باطل، ولا محذور في الاحتجاج به. وأما الموضع الذي يضرّ الاحتجاج به ففي الحال والمستقبل، بأن يرتكب فعلا محرّما أو يترك واجبا فيلومه عليه لائم فيحتج بالقدر على إقامته عليه وإصراره، فيبطل بالاحتجاج به حقا ويرتكب باطلا، كما احتج به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله فقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: 148]، ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: 20]، فاحتجوا به مصوِّبين لما هم عليه، وأنهم لم يندموا على

فعله، ولم يعزموا على تركه، ولم يُقرُّوا بفساده، فهذا ضدّ احتجاج من تبين له خطأ نفسه وندم وعزم كل العزم على أن لا يعود، فإذا لامه لائم بعد ذلك قال كان ما كان بقدر الله.

ونكتة المسألة أنّ اللوم إذا ارتفع صح الاحتجاج بالقدر، وإذا كان اللوم واقعا فالاحتجاج بالقدر باطل»[60].

ويلحق بهذا الحكم أيضا ما كان فيه الاحتجاج بالقدر على أمر لم يقع فيه التفريط كمن نام أو أُكره أو نسي وذهل، فقد رُوي في الصحيح عن علي رضي الله عنه **أنّ رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة ليلا فقال لهم: ألا تصلّون؟ قال: فقلت: يا رسول الله! إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثها بعثها، فانصرف رسول الله ﷺ حين قلت له ذلك ولم يرجع إليّ شيئا...** » الحديث[61].

قال ابن القيم: «قيل: علي لم يحتج بالقدر على ترك واجب ولا فعل محرم، وإنما قال: إن نفسه ونفس فاطمة بيد الله، فإذا شاء أن يوقظهما ويبعث أنفسهما بعثهما. وهذا موافق لقول النبي ﷺ ليلة ناموا في الوادي: «**إن الله قبض أرواحنا حيث شاء وردّها حيث شاء**»[62]. وهذا احتجاج صحيح صاحبه يعذر فيه، فالنائم غير مفرِّط، واحتجاج غير المفرِّط بالقدر صحيح»[63].

وبهذا التقرير يتبيّن مدى غلط بعض المسلمين في أيامنا هذه ممن يستدّل بالقدر على فعل المعاصي والإصرار عليها، ظنا منه أنّ القدر يجبر العباد على أفعالهم، ويحوّلهم من حال إلى حال، فيأنسون إلى هذا الاعتقاد الفاسد ويطمئنون به لاقتراف الآثام والكبائر، ويقول أحدهم إذا نهيته عن شرب مسكر: «الله غالب»، ويجيبك آخر إذا نصحته بإقامة الصلاة: «لو حبّ ربي يهديني كنت صليت»، وقس على ذلك مما يتفطّر قلب المسلم من رؤيته وسماعه، وما علم هؤلاء أنهم قد وقعوا في شراك الشيطان وتلبيسه، وشابهوا أهل الشرك والكفر حين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: 148]، فأهل الشرك قديما استدلوا بالقدر على بقائهم على الكفر والشرك،

وأصحاب الذنوب والكبائر يحتجون بالقدر للإصرار على فعل الآثام والمعاصي.

ولو تأمّل هذا المحتجّ حق التأمّل في استدلاله لأدرك أنه يحتجّ ويعترض على الله في أمره وقدره وحكمته[64]، إذ كيف يأمرك الله تعالى ولا يمكّنك من الطاعة، ويجبرك على المعصية ثم يحاسبك عليها ويعاقبك لأجلها؟! كل هذا تناقض في الاعتقاد وخذلان في الإيمان، والله تعالى منزّه عن كل ذلك، تقدّست أسماؤه وتعالت صفاته. فليحذر العبد المؤمن الكيِّس العاقل أن يكون خصما لله تعالى يوم القيامة فيخسر بذلك آخرته وربما دنياه وآخرته، نسأل الله تعالى العافية والمعافاة في الدنيا والآخرة.

هذا ما تيسّر بيانه من درر المسائل، وجمعه من غرر الفوائد من هذه المناظرة الجليلة، أسأل الله تعالى أن يفقهنا في ديننا، ويسلك بنا سبيل الهدى والرشاد، ويجنبنا سبل الهوى والهلاك، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثبت المصادر والمراجع:

1. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت463هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، نشر دار قتيبة بدمشق وبيروت ودار الوعي بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة 1413هـ.

2. الأسماء والصفات لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، نشر مكتبة السوادي للتوزيع.

3. إكمال المعلم بفوائد مسلم لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)، تحقيق يحي إسماعيل، نشر دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى سنة 1419هـ.

4. تأويلات أهل السنة لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي (ت333هـ)، تحقيق إبراهيم عوضين، نشر وزارة الأوقاف المصرية بالقاهرة سنة 1415هـ.

5. التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي (ت741هـ)، تحقيق محمد سالم هاشم، نشر دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة 1415هـ. إكمال إكمال المعلم لأبي عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الآبّي المالكي (ت828هـ)، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

6. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل القرآن.

7. تفسير القرآن للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق مصطفى مسلم محمد، نشر مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة 1410هـ.

8. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب لفخر الدين بن عمر الرازي (ت604هـ)، نشر دار الفكر، الطبعة الأولى سنة 1401هـ.

9. التفسير الوسيط للقرآن الكريم لمحمد سيد طنطاوي، مراجعة عبد الرحمن العدوي، نشر مطبعة السعادة بالقاهرة.

10.التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت463هـ)، تحقيق جماعة من المحققين، نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالمملكة المغربية.

11.جامع البيان عن تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر دار هجر بجيزة القاهرة، الطبعة الأولى سنة 1422هـ.

12.الجامع الصحيح لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

13.الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى سنة 1427هـ.

14.حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن

قيم الجوزية (ت751هـ)، تحقيق زائد بن أحمد النشيري، نشر دار عالم الفوائد.

15.الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي (ت535هـ)، تحقيق محمد بن ربيع، نشر دار الراية بالرياض، الطبعة الثانية سنة 1419هـ.

16.درء تعارض العقل والنقل لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت728هـ)، تحقيق د. محمد رشاد سالم، نشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، طبع سنة 1411هـ.

17.الرسالة لعبد الله بن أبي زيد النفزي الشهير بابن أبي زيد القيرواني، نشر المكتبة الثقافية ببيروت.

18.روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي (ت1270هـ)، نشر وتصحيح إدارة الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربي ببيروت.

19.السنة لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت287هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى سنة 1400هـ.

20.شرح العقيدة الطحاوية للقاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الحنفي (ت792هـ)، تحقيق عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة.

21.شرح صحيح البخاري لأبي الحسين علي بن خلف المشهور بابن بطال (ت449هـ)، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نشر مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة 1420هـ.

22.شرح صحيح مسلم لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت676هـ)، نشر المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى سنة 1347هـ.

23.مفردات ألفاظ القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، نشر دار القلم بدمشق.

24.شرح موطأ مالك بن أنس لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت1122هـ)، نشر المطبعة المنيرية.

25.شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، تحرير الحساني حسن عبد الله، نشر مكتبة دار التراث بالقاهرة.

26.صحيح البخاري = فتح الباري

27.صحيح مسلم = إكمال المعلم.

28.الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد الزهري (ت230هـ)، تحقيق إحسان عباس، نشر دار صادر بيروت، الطبعة الأولى سنة 1968م.

29.طرح التثريب في شرح تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ) وولده ولي الدين أبي زرعة العراقي (ت818هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت.

30.عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لأبي بكر بن العربي المعافري (ت543هـ)، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

31.الغنية في أصول الدين لأبي سعيد عبد الرحمن النيسابوري المعروف بالمتولي الشافعي (ت487هـ)، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، نشر مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى سنة 1406هـ.

32.فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي (ت795هـ)، تحقيق مجموعة باحثين، نشر مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى سنة 1417هـ.

33.القدر لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت301هـ)، تحقيق

عبد الله بن حمد المنصور، نشر مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى سنة 1418هـ.

34.مجموع الفتاوى لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت728هـ)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، طبع سنة 1425هـ.

35.المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى سنة 1422هـ.

36.المسالك في شرح موطأ مالك للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري (ت543هـ)، تحقيق محمد وعائشة ابني الحسين السليماني، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى سنة 1428هـ.

37.المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، طبع بإشراف يوسف عبد الرحمن المرعشلي، نشر دار المعرفة ببيروت.

38.مسند أبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت307هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، نشر دار المأمون للتراث بدمشق.

39.المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت536هـ)، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية سنة 1992م.

40.المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت656هـ)، نشر دار ابن كثير ودار الكلم الطيب بدمشق وبيروت، الطبعة الأولى سنة 1417هـ.

41.مكمل إكمال الإكمال لأبي عبد الله محمد بن محمد السنوسي

الحسيني (ت895هـ)، نشر دار الكتب العلمية ببيروت لبنان.

42.المنتقى شرح موطأ مالك بن أنس لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت494هـ)، طبع بمطبعة دار السعادة بمصر، الطبعة الأولى سنة 1332هـ.

43.منهاج السنة لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت728هـ)، تحقيق د. محمد رشاد سالم، نشر مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى سنة 1406هـ.

44.الموطأ للإمام مالك بن أنس (ت179هـ) برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (ت244هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية سنة 1417هـ.

الهوامش:

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه (رقم 4206)، ومسلم في صحيحه (رقم2652).

[2] رواها مسلم (رقم2652).

[3] الموطأ (رقم 2616).

[4] رواه أبو داود (رقم4702)، وأبو يعلى في مسنده (رقم243)، والمقدسي في الأحاديث المختارة (رقم85)، وحسنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (304/8)، وقال عنه في درء تعارض العقل والنقل (418/8): إسناد جيد.

وروي عن عدّة من الصحابة بأسانيد أخرى، فقد رواه أيضا ابن أبي عاصم في السنة (66/1 رقم144) والخطيب في تاريخه (103/5) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. ورواه أبو يعلى في مسنده (رقم1528) وابن أبي عاصم في السنة (رقم144) وغيرهما من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (91/7): "رجاله رجال الصحيح"، ورواه أبو يعلى في مسنده (رقم1204) وابن أبي عاصم في السنة (رقم142) موقوفا على أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وهو في حكم المرفوع، وقال عنه الهيثمي أيضا في مجمع الزوائد (91/7): "رواه أبو يعلى والبزار مرفوعا ورجالهما رجال الصحيح". ورواه ابن

جرير الطبري في تفسيره (57/9) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكره السيوطي في الدر المنثور (134/1) وأحال إلى ابن النجار عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا.

(5) انظر إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (137/8)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (666/6)، المنتقى شرح موطأ مالك بن أنس للباجي (201/7)، فتح الباري لابن حجر (507/11).

(6) انظر مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (585/1)، وإكمال المعلم (139/8)، طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي(249/4)، المنتقى شرح الموطأ (201/7).

(7) انظر المفهم (667/6)، إكمال المعلم (139/8).

(8) مكمل إكمال الإكمال (85/7).

(9) انظر فتح الباري (508/11).

(10) التمهيد له (16/18)، وانظر المعلم بفوائد مسلم للمازري (315/3)، شرح البخاري لابن بطال (315/10)، المفهم (665/6).

(11) رواه البخاري (رقم3887) ومسلم (رقم162).

(12) التمهيد (16/18) والاستذكار (88/26)، وانظر قولي أهل العلم في المسالك لابن العربي (221/7)، شرح ابن بطال (314/10)، إكمال المعلم (137/8)، المفهم (665/6).

(13) يقصد: آدم عليه السلام.

(14) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (27/1)، والترمذي في جامعه (رقم3076)، والفريابي في القدر (رقم19) وأبو يعلى في مسنده (رقم6654)، والحاكم في مستدركه (325/2) وغيرهم، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: على شرط مسلم ولم يخرجه.

(15) عارضة الأحوذي (298/8).

(16) اختلف الناس في ذلك فقيل: إنها جنة كانت في السماء دون جنة الخلد، عزاه الفخر الرازي إلى أبي علي الجبائي ونُسب إلى الحسن البصري، انظر التفسير الكبير للرازي (4/3) وحادي الأرواح لابن القيم (ص48).

وقيل: إنها جنة في مكان مرتفع من الأرض، واختلفوا في تحديده: فقيل: كانت بأرض عدن، وقيل: كانت بأرض فلسطين، وقيل: إنها كانت بين فارس وكرمان، وغير ذلك من الأقوال،

انظر التفسير الكبير للرازي (3/3)، روح المعاني للآلوسي (233/1)، الغنية في أصول الدين (ص167)، الجامع لأحكام القرآن (302/1)، وشرح النووي لصحيح مسلم (31/13).

ومنهم من رأى التوقف في ذلك كالإمام أبي حنيفة وأبي منصور الماتريدي، انظر تأويلات أهل السنة (106/1)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم (126/1).

(17) قال بذلك عبد الله بن وهب فيما رواه عنه التيمي في الحجة في بيان المحجة (207/1)، وابن أبي زيد القيرواني في رسالته (ص9)، وابن عطية في المحرر الوجيز (126/1)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (302/1)، وابن جزي الكلبي في التسهيل لعلوم التنزيل (62/1)، والآبي في إكمال الإكمال (85/7)، والزرقاني في شرحه الموطأ (84/4) وغيرهم.

(18) إكمال المعلم (138/8).

(19) شرح ابن بطال (321/10).

(20) انظر طرح التثريب في شرح التقريب (248/8- 249).

(21) رواه مسلم (رقم2653).

(22) شفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل (ص28).

(23) رواه بهذا اللفظ الفريابي في القدر (رقم113)، والبيهقي في الأسماء والصفات (رقم686).

(24) رواه مسلم (رقم 2652).

(25) المعلم، ونقله القاضي عياض في الإكمال، والآبي في إكمال الإكمال (84/7)، والسنوسي في مكمل الإكمال (85/7).

(26) قال بذلك الإمام مالك والليث بن سعد وابن عبد البر وابن بطال وغيرهم، وسيأتي ذكر مرجع قولهم (ص11).

(27) قال بذلك بعض أهل العلم منهم كابن تيمية وابن القيم وابن أبي العز الحنفي، انظر مرجع قولهم (ص12).

(28) انظ ر شفاء العليل (ص28).

(29) الاستذكار (85/26).

(30) شفاء العليل (ص28).

(31) الاستذكار (88/26).



(32) روي ذلك من حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله تعالى قد أجار أمتي من أن تجتمع على ضلالة"، رواه ابن أبي عاصم في السنة (41/1)، وحسنه محققه.

(33) المصدر السابق.

(34) انظر منهاج السنة (83/3).

(35) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (323/2).

(36) إكمال المعلم (139/8)، وانظر أيضا المفهم (668/6).

(37) انظر شفاء العليل (ص29).

(38) رواه البخاري (رقم4487).

(39) انظر شرح النووي على صحيح مسلم (202/16- 203)

(40) انظر شفاء العليل (ص29).

(41) انظر درء تعارض العقل والنقل (419/8).

(42) المفهم (668/6).

(43) قال ابن عبد البر: "وقد روى ابن وهب عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال: إنما كان ذلك من آدم لموسى بعد أن تيب على آدم" الاستذكار (88/26)، والتمهيد (15/18- 16).

(44) عزاه إليه ابن بطال في شرح صحيح البخاري (315/13).

(45) التمهيد (15/18)، الاستذكار (88/26).

(46) المعلم (313/3).

(47) إكمال المعلم (139/8).

(48) في شرحه صحيح البخاري (315/13- 316).

(49) انظر الجامع لأحكام القرآن (374/5)، المفهم (668/6).

(50) فتح الباري (510/11).

(51) رواه البخاري (رقم3698).

[52] انظر مجموع الفتاوى (108/8) منهاج السنة (80/3)، درء تعارض العقل والنقل (418/8)، وشفاء العليل في مسائل القدر والحكمة والتعليل (ص35- 36)، وشرح العقيدة الطحاوية (135/1- 136).

[53] رواه عبد الرزاق في تفسيره (295/2) والطبري في تفسيره (12/23).

[54] صحيح مسلم (رقم2664).

[55] عزاه إليه ابن بطال في شرح البخاري (302/10) وابن عبد البر في الاستذكار (87/26) والتمهيد (18/18).

[56] انظرها في التمهيد لابن عبد البر (14/18- 15)، و المسالك لابن العربي (221/7).

[57] انظر شرح البخاري لابن بطال (319/10)، وما تقدم بيانه في الرد على القدرية والجبرية (ص8).

[58] انظر شرح ابن بطال (316/10).

[59] تقدم تخريجه.

[60] شفاء العليل (ص36).

[61] رواه البخاري (رقم1127) ومسلم (رقم775).

[62] رواه مالك في موطئه (رقم26) وأبو داود في سننه (رقم439)، وأصل الحديث في البخاري (رقم344) ومسلم (رقم682).

[63] شفاء العليل (ص36- 37).

[64] انظر منهاج السنة (81/3).

